الأمم المتحدة

A/C.5/71/8

الجمعية العامة

Distr.: General
24 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
اللجنة الخامسة
البند ١١٥ (هـ) من جدول الأعمال
تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة
الفرعية وتعيينات أخرى

تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

مذكرة من الأمين العام

١ - على النحو المبين في الوثيقة A/71/105 المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦، سيكون على الجمعية العامة، في دورتها الحالية، أن تعين ثلاثة أشخاص، لا يكون اثنان منهم من رعايا دولة واحدة، على أساس التمثيل الجغرافي العادل والمؤهلات الشخصية والخبرة، لملء الشواغر التي ستنشأ في عضوية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات[(١)]، تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢ - وقد رشحت كلا من المرشحيْن التاليين حكومتُه للتعيين أو لإعادة التعيين في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة[(٢)]:

باتريسيا أرياغادا فييوتا (شيلي)

ناتاليا أ. بوتشاروفا (الاتحاد الروسي)

٣ - وترد السيرة الذاتية لكل من المرشحيْن في مرفق هذه المذكرة.

(١) تمتد فترة العضوية ثلاث سنوات، ويمكن إعادة انتخاب الأعضاء لفترة ثانية وأخيرة مدتها ثلاث سنوات.

(٢) أرجئ انتخاب عضو لشغل المقعد المتبقي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

271016 271016 16-18431 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

السير الذاتية*

باتريسيا أرياغادا فييوتا (شيلي)

[الأصل: بالإسبانية]

موجز

حاصلة على درجة علمية في الحقوق من جامعة شيلي، ولديها خبرة واسعة في القانون الإداري ومراجعة الحسابات والتحقيقات الخاصة وإدارة المعلومات والمشاريع والمؤسسات، كما يدلل على ذلك إنجازها للمهام المختلفة التي تولتها في مكتب المراقب المالي العام للجمهورية والمنظمات الدولية.

الخبرة العملية الرئيسية

التحقت بمكتب المراقب المالي العام للجمهورية في عام ١٩٧٤، حيث عملت حتى عام ٢٠١٦.

شعبة التسجيل والسجلات (حاليا شعبة موظفي الإدارة الحكومية)
١٩٧٤-٢٠٠٢

هذه الشعبة هي المسؤولة عن جميع شؤون الموظفين الحكوميين، باستثناء الموظفين البلديين.

وعملت المرشحة كوكيلة تحقيقات، وخدمت لاحقا كرئيسة لجنة في الشعبة ومستشارة تقنية ومنسقة لشؤون المعلومات ورئيسة للشعبة الفرعية القانونية. وفي تلك الوظائف، قادت المرشحة عملية إنشاء نظام معلومات ومراقبة موظفي الإدارة الحكومية (SIAPER) الذي بدأ تشغيله كي يتم، باستخدام تكنولوجيات المعلومات، تحديث عملية الرقابة القانونية على الأعمال الحكومية المتصلة بموظفي الإدارة الحكومية الخاضعين لرقابة مكتب المراقب المالي العام للجمهورية.

وكانت مسؤولة عن نقل المعلومات من البطاقات إلى نظام الجيل الأول للحاسوب حيث عملت مع أفرقة من موظفي الخدمة المدنية في إنجاز المهمة المعقدة المتمثلة في نقل البيانات عن نحو ٧٠٠ ٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية في غضون فترة زمنية قصيرة.

* تصدر السير الذاتية دون تحرير رسمي.

رئيسة شعبة شؤون البلديات
٢٠٠٢-٢٠٠٦

تضم هذه الشعبة أقساما للشؤون القانونية ومراجعة الحسابات والتحقيقات الخاصة والرقابة على الموظفين البلديين.

أخذت زمام المبادرة إلى إعادة هيكلة الشعبة، التي كان لها تأثير مباشر على الإدارة الداخلية وعلى العلاقات مع الأطراف الخارجية المعنية. وشجعت التحسين المستمر والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها أداة أساسية للاضطلاع بالمهام المؤسسية. وشجعت في هذا الصدد البلديات على استخدام المواقع التعاونية لإقامة شبكات إلكترونية للمعلومات والتعاون. كما اضطلعت بدور نشط في إنشاء الحكومة الإلكترونية في شيلي.

رئيسة شعبة المراجعة الإدارية
٢٠٠٦-٢٠١٠

تضطلع هذه الشعبة بأعمال مراجعة وتحقيقات خاصة في الوحدات الإدارية الحكومية، باستثناء قطاع البلديات.

وقادت المرشحة عملية تشغيل وظيفة الرقابة الخارجية في النظام المتكامل للرقابة على أعمال مراجعة الحسابات ومنهجية مراجعة أعمال المراقب المالي، التي تستخدم فيها مصفوفات المخاطر والتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي ونموذج الرقابة الإدارية، المشتمل أيضا على دورة المراجعة بكاملها. ويتيح هذا النظام رصد عمل مراجعي الحسابات والتفاعل بين المراجعين والمديرين ورفع نسخ احتياطية للنتائج في الحال.

وبسبب نجاح هذا النظام، تولد اهتمام لدى هيئات الرقابة العليا في المنطقة بحيازة تلك الأدوات، وكان للمرشحة دور نشط وناجح في تنسيق نقل تلك الأدوات إلى تلك الهيئات في الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وبيرو وكولومبيا.

نائبة المراقب المالي العام للجمهورية
٢٠١١-٢٠١٦

تعمل بهذه الصفة كقاضية في المحكمة الابتدائية المالية، حيث تقرر المسؤولية القانونية، خارج إطار التعاقد، لموظفي الخدمة المدنية الذين يتصرفون في المال العام. وتحل محل المراقب العام في غيابه.

وقد نسقت مبادرات لمكافحة الفساد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠٠٨.

وترأست أفرقة عاملة لمكافحة الفساد، تضم ممثلين من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني المنظم. ومن النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها اجتماعات هذه الأفرقة العاملة، انعقاد المناسبة المعنونة ''مشاركة الحسابات العامة في مكافحة الفساد'' في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، التي ضمت عروضا مقدمة بشأن المسودات النهائية للمبادئ التوجيهية لمدونات الأخلاقيات في القطاع العام، ومؤشرات لقياس الفساد، وحلقات عمل بشأن مواضيع من قبيل النزاهة في الأقاليم، ودراسات تجريبية بشأن ثغرات النزاهة في الخدمات الحكومية، وغير ذلك.

وقادت جهودا مشتركة من جانب القطاع العام والمجتمع المدني المنظم لتنفيذ نظم بشأن المساءلة عن التبرعات، تعرف باسم جداول الإطار المتكامل للمساءلة المالية، في ما يقرب من ٢٠٠ منظمة غير حكومية.

ووضعت، بالتعاون مع المجتمع المدني المنظم ومراجعين خاصين، مبادئ توجيهية لمراجعة الحسابات في حالات الكوارث لفائدة مكاتب خاصة لمراجعة الحسابات.

الوظائف الدولية الرئيسية

المديرة التنفيذية لمنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
٢٠١٣-٢٠١٦

شاركت بنشاط في الدراسة التي كانت بمثابة منصة انطلاق لإعادة تنظيم تلك المنظمة.

وقامت بتنفيذ نظام جديد للإدارة المؤسسية، نال استحسانا دوليا من جانب النظراء ومؤسسات تقديم المعونة.

مديرة مشروع تنسيق أعمال المراجعة الجنسانية في أمريكا اللاتينية
٢٠١٤-٢٠١٥

مشروع رائد لدعم ومتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بشكل خاص على المسائل الجنسانية.

المنسقة العامة لاتفاقات نقل النظام المتكامل للرقابة على أعمال مراجعة الحسابات
٢٠١٢-٢٠١٦

أشرفت على الاتفاقات التي زود بموجبها مكتب المراقب المالي العام للجمهورية نظراءه في الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وبيرو وكولومبيا بالنظام المتكامل للرقابة على أعمال مراجعة الحسابات.

منسقة استعراض المعيار ٣٠ (مدونات الأخلاقيات) والمعيار ٥٥٢٠ (الرقابة على المعونة المقدمة في حالات الكوارث) والمعيار ٩٢٥٠ حكومي (الإطار المتكامل للمساءلة المالية) من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

أشرفت على دراسة، وعند الاقتضاء، تعديل واعتماد المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مما كان له تأثير على الأداء داخل الهيئات العليا لمراجعة الحسابات.

منسقة مشروع **EUROsociAL** (المشروع الإقليمي للتماسك الاجتماعي في مجال الصحة في أمريكا اللاتينية) – منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

نسقت بنجاح ذلك المشروع الذي كان يستهدف تحسين آليات التنسيق بين الوكالات لمكافحة الفساد، حيث تم إنشاء شبكات من مجموعات من الهيئات في أمريكا اللاتينية، في إطار مشروع EUROsociAL الثاني بشأن التنسيق بين الوكالات لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية المرتبطة بالفساد.

خبيرة في اتفاقيات مكافحة الإرهاب

شاركت كخبيرة في التقييمات التي أجريت في إكوادور ودومينيكا وفنزويلا في إطار اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

عضو في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

٢٠١٣-٢٠١٦

حاليا عضو في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وهي الهيئة المسؤولة عن تقديم المشورة إلى الجمعية العامة بشأن نطاق ونتائج وفعالية مراجعة الحسابات وغيرها من مهام الرقابة؛ و بشأن التدابير المتخذة لزيادة وتيسير التعاون بين هيئات الرقابة في الأمم المتحدة. وشغلت منصب نائب رئيس اللجنة في عام ٢٠١٥.

عضو مجلس إدارة الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد
٢٠١٥-٢٠٢١

انتخبت عضوا في الأكاديمية، كممثلة عن المنطقة، استنادا إلى خبرتها في مجال مكافحة الفساد.

عضو في الفريق الاستشاري لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢٠١٦-٢٠١٩

يقدم هذا الفريق المشورة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ناتاليا بوتشاروفا (الاتحاد الروسي)

المؤهلات التعليمية

- ١٩٩٧-٢٠٠٠ – الأكاديمية الروسية للتجارة الخارجية التابعة لوزارة التنمية الاقتصادية في روسيا، خبيرة اقتصادية ذات معرفة بلغة أجنبية
- ١٩٩١-١٩٩٧ – جامعة كورسك الحكومية، تخرجت كمحامية

الخبرة المهنية

- ٢٠١٤ – عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة
- ٢٠١٣ – غرفة الحسابات في الاتحاد الروسي، رئيسة إدارة
- ٢٠١٣ – إدارة العقارات الحضرية في موسكو (عقب ضم إدارة عقارات موسكو إلى إدارة الموارد من الأراضي)، النائبة الأولى لرئيس الإدارة
- ٢٠١١-٢٠١٣ – إدارة عقارات موسكو، رئيسة الإدارة
- ٢٠١٠-٢٠١١ – إدارة عقارات موسكو، النائبة الأولى لرئيس الإدارة
- ٢٠٠٥-٢٠١٠ – الوكالة الاتحادية لإدارة العقارات الحكومية، نائبة رئيس إدارة الممتلكات العقارية، رئيسة تنظيم العمل في الكيانات الإقليمية، رئيسة إدارة الممتلكات العقارية المنقولة وغير المنقولة، رئيسة إدارة الخزانة وتوفير العقارات للكيانات الحكومية والسلطات والمنظمات الاتحادية
- ٢٠٠١-٢٠٠٥ – ”وكالة العقارات الاتحادية في مدينة موسكو“ – الإدارة الإقليمية لوزارة العلاقات العقارية بالاتحاد الروسي، رئيسة شعبة العقارات وسندات ملكية الأراضي، رئيسة التسجيل وإدارة الأراضي، رئيسة العلاقات في مجال الأراضي
- ٢٠٠٠-٢٠٠١ – وزارة العلاقات العقارية بالاتحاد الروسي، مستشارة الشؤون العقارية، مستشارة إدارة القوانين والمنهجية
- ١٩٩٩-٢٠٠٠ – الإدارة الإقليمية للممتلكات العقارية الاتحادية في موسكو، وزارة الممتلكات العقارية الحكومية بالاتحاد الروسي، كبيرة أخصائيي توزيع المهام
- ١٩٩٩ – اللجنة الحكومية لفحص أراضي موسكو، كبيرة الأخصائيين في إدارة الشؤون الإدارية والقانونية

- ١٩٩٣-١٩٩٩ – محامية لدى منظمات تجارية خاصة (توفير الدعم القانوني للمنظمات، وإجراء التحليل المالي لعمليات الشركات، وتحسين الأعمال التعاقدية على الوجه الأمثل، وإسداء المشورة، وتقليل الضرائب إلى أدنى حد، والاضطلاع بالتجارة الداخلية والخارجية، وإدارة الأموال العقارية)

اللغات التي تجيدها: الإنكليزية والألمانية

تاريخ الميلاد: ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤